Document: EB 2016/119/R.37
Agenda: 19(d)
Date: 16 November 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2017

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Bambis Constantinides
مدير مكتب المراجعة والإشراف
رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

Deidre Walker
كبيرة موظفي المراجعة
رقم الهاتف: 2162 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.walker@ifad.org

Sangwoo Kim
مدير التحقيقات
رقم الهاتف: 2427 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: sangwoo.kim@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة عشرة بعد المائة
روما، 14–15 ديسمبر/كانون الأول 2016

للتأكيد

المحتويات

أولا – المقدمة 1

ثانيا – استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2017 وللأجل المتوسط 1

ثالثا – أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية 3

رابعا – أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد 7

خامسا – ميزانية المكتب وموارده لعام 2017 8

الملحق

خطة العمل لعام 2017 وعمليات المراجعة المبدئية لعام 2018 9

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2017

أولا – المقدمة

1- يعرض هذا التقرير خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2017 والمعلومات الأساسية ذات الصلة، ووافق رئيس الصندوق على الخطة التي تستند إلى عملية لتقدير المخاطر. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقاً لاختصاصاتها، أن تقدِّم مقترحات لينظر فيها رئيس الصندوق. وسوف تُعرض خطة العمل، بمجرد وضعها في صيغتها النهائية، على المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول 2016 للتأكيد.

2- وتعرض خطة العمل على لجنة مراجعة الحسابات قبل الانتهاء من عملية الميزانية لعام 2017 كي يتسنى النظر بصورة وافية في حجمها ومدى تشابكها عند صياغة ميزانية مكتب المراجعة والإشراف.

ثانيا – استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2017 وللأجل المتوسط

بيئة المخاطر التي يواجهها الصندوق في عام 2017/2016

3- سيشهد عام 2017 تغيير رئيس الصندوق، والدول الأعضاء المشاركة في اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وفي حين أن هذه المعالم البارزة في التسيير يمكن أن تدفع نحو بعض إعادة مواءمة الأولويات المؤسسية المتوسطة الأجل فإن الاتجاه العام للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 سيحدِّد مسار الأنشطة والمبادرات المؤسسية في عام 2017.

4- ومن المحوري بين الأهداف الاستراتيجية للصندوق تعبئة أموال وموارد أكثر بكثير للاستثمار في المناطق الريفية، وهو هدف تزداد صعوبة تحقيقه في ظل البيئة السائدة التي تشهد انخفاضاً في أسعار الفائدة، وتقلباً في أسعار العملة وأسواق الأسهم. وسوف يمثل الاستمرار في الأعمال التحضيرية والاستكشافية في هذا المجال وعملية مشاورات تجديد الموارد أنشطة رئيسية لعدد من شُعب الصندوق في عام 2017، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تغييرات في أساليب العمل وهياكله في المدى المتوسط.

5- وتحققت معظم الإصلاحات التي انطلقت شرارتها خلال السنوات الأخيرة في العمليات المالية وعمليات الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة البرامج والخدمات المؤسسية، بما في ذلك توسيع اللامركزية الجغرافية والوظيفية، وجرى تعميمها في أساليب عمل الصندوق. وتبين من التقييم السنوي للمخاطر الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف وأعمال المراجعة الأخيرة التي شملت المكاتب القطرية للصندوق، أن عمليات الإدارة المؤسسية في الصندوق، بما فيها خدمات الدعم المؤسسي المقدَّمة إلى المكاتب القطرية، تزداد كفاءة وفعالية، بالرغم من استمرار التحسين في بعض المجالات. وبالرغم من هذا التقدم، ما زال تحقيق نتائج إنمائية على نحو يتسم بفعالية التكاليف هدفاً استراتيجياً أساسياً للصندوق، وسوف تستمر جهود الترشيد تحقيقاً لهذه الغاية بوسائل تشمل تنفيذ خطة اللامركزية المؤسسية. وسوف يتيح إنشاء بوابة زبائن الصندوق في عام 2017 قدرات تجهيز لا مركزية للعملاء الخارجيين لأول مرة، ومن المتوقع أن يعود ذلك

بفوائد من حيث الكفاءة وجودة الخدمات، إلى جانب التعرض لبعض المخاطر الخارجية التي ستتطلب رصداً دقيقاً.

6- وجرى تعزيز عملية إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق في عام 2016 بعد تعزيز دور لجنة إدارة المخاطر المؤسسية باعتبارها مشرفاً على ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية واللامركزية في الصندوق. وتحدَّد المخاطر المؤسسية وتدار في إطار استباقي من خلال تعيين رعاة إدارة المخاطر. وتشمل مجالات المخاطر المحددة من خلال عملية إدارة المخاطر المؤسسية التي في حاجة إلى رصد مستمر مدى كفاية الموارد البشرية والمالية لتحقيق نتائج البرامج المزمعة، وحماية الموارد البشرية والمالية من ازدياد التهديدات الأمنية وتهديدات أمن الفضاء الإلكتروني، وامتثال المشروعات الممولة من الصندوق للقواعد والمواثيق القانونية الواجبة التطبيق. وما زال خطر التدليس والفساد ضمن سجل المخاطر المؤسسية باعتباره متأصلاً في البيئة التي يعمل فيها الصندوق.

استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف وأولوياته لعام 2017 وللأجل المتوسط

7- يهدف مكتب المراجعة والإشراف إلى توفير ضمانات وخدمات استشارية مهنية مستقلة موثوقة ومتسمة بالكفاءة للمساهمة بدور ملموس في منع المخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته، وضمان الاستجابة فوراً وبفعالية للادعاءات بوقوع مخالفات عند نشوئها. وتتحدَّد أولويات عمل المكتب على أساس تقييم للمخاطر فيما يتصل بالكفاءة في استخدام الموارد المالية والموظفين؛ والامتثال للإطار الرقابي المنطبق؛ وسلامة المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها؛ وفعالية أساليب العمل.

8- ومراعاة للأولويات والمخاطر المؤسسية لعام 2017، سيواصل المكتب تركيز المراجعة على كفاءة العمليات الداخلية والمرتبطة بالمشروعات، بما في ذلك صنع القرار على المستوى اللامركزي، والاقتصاد في استخدام الموارد. وفي هذا السياق، يهدف مكتب المراجعة والإشراف إلى ما يلي:

(1) إجراء مراجعة، مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات، لجميع المجالات أو العمليات التي يحدد المكتب مراراً بأنها تنطوي على مخاطر كبيرة/تمثل أولوية عليا للصندوق؛

(2) تقديم إسهامات مناسبة من حيث التوقيت والموضوع في جهود التحسين المؤسسي، مع الاستفادة، من بين أمور أخرى، من التجارب الداخلية والخارجية المماثلة؛

(3) إجراء جميع التحقيقات ذات الأولوية العالية في الادعاءات ذات المصداقية في غضون ستة أشهر من تاريخ تقديم الشكوى إلى المكتب أو في غضون فترة أقل إذا اقتضت الطلبات التشغيلية أو غير ذلك؛

(4) الدفاع بفعالية عن نزاهة الصندوق وقيمه لدى الجمهور الداخلي والخارجي، والمساهمة بدور ملموس في جهود القضاء على الفساد في الأنشطة الممولة من الصندوق.

9- وسوف يواصل مكتب المراجعة والإشراف إعادة تقييم قدرته وبنائها للوفاء بولايته الأساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيجري المكتب استعراضاً خارجياً مستقلاً لضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية في عام 2017 التماساً لتعليقات قيِّمة.

10- وسوف يواصل المكتب تعاونه الوثيق مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، بشأن المبادرات المتخذة على نطاق المنظومة وبشأن مهام أخرى

محدَّدة. وسوف يهدف المكتب إلى تكوين وتطوير شراكات (مع المنظمات غير الحكومية، ووكالات مكافحة الفساد، وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية) في الحالات التي يمكن أن تقدِّم فيها فوائد متبادلة للصندوق وشركائه في التنمية.

ثالثا – أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية

موجز تقييم المخاطر الذي أجراه المكتب

11- يستند اختيار المكتب للمهام التي يجريها سنوياً إلى تقييم سنوي للمخاطر يغطي المجالات التي تدخل ضمن نطاقه الوظيفي واختصاصاته. ومن بين العوامل التي تدخل في الاعتبار: تكلفة وأهمية أي عملية لنتائج الصندوق؛ والتعقيبات المقدمة من الإدارة؛ وسجل المخاطر المؤسسية؛ والخبرة في مجال التحقيق؛ وتركيز عمليات المراجعة في مجال واحد؛ والتوقيت الملائم لعمليات المراجعة؛ وفرص العمل مع سائر وظائف المراجعة الداخلية في الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها؛ وحجم فريق المراجعة الداخلية وخبرته.

12- ورأى المكتب، استناداً إلى تقييم المخاطر الذي أجراه في سبتمبر/أيلول 2016، أن عمل المراجعة في المجالات العامة التالية (المخاطر والفرص) يمكن أن يحقق قيمة مضافة:

- **إدارة البرامج:** مراقبة الإدارة المالية وإدارة المشتريات في المشروعات، ودقة مواعيد بدء المشروعات، وكفاءة أنشطة الإشراف/دعم التنفيذ وإدارة المِنح؛
- **الإدارة المالية:** إدارة الأموال التكميلية والتحديات التي تنطوي عليها، وتنويع الآليات والمنتجات في مجال توفير الأموال/التمويل؛
- **الخدمات المؤسسية:** استخدام السلطات اللامركزية/تفويض السلطات، وتقييم أداء الموظفين، وإدارة السجلات والوثائق، وتنفيذ بوابة زبائن الصندوق.

13- وتم تحديد كل مجال من هذه المجالات باعتباره خطراً أو فرصة لمكتب المراجعة والإشراف من أجل إضافة قيمة من خلال التدخل في الوقت المناسب، حتى في حالة عدم الإبلاغ عن بواعث قلق أو ادعاءات. ومن ذلك على سبيل المثال أن قيمة التقييم المبكر لتطبيق التفويض الجديد للسلطات، يمكن أن يعود بآراء قيمة تؤخذ في الاعتبار عند توسيع نطاق تفويض السلطات لوظائف أو عمليات إضافية، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة اللامركزية المؤسسية الوشيكة.

14- وسيستمر توجيه أولوية عليا لنطاق المراجعة في المكاتب القطرية التابعة للصندوق. ويرى المكتب أن من المهم حصول جميع المكاتب القطرية على بعض التقييم الموضوعي لممارساتها الإدارية وامتثالها للسياسات والإجراءات المحددة. وسيجري تحديد مراقبة المشتريات باعتبارها موضوعاً لعمليات مراجعة البرامج القطرية واستعراض لمتابعة عملية مراجعة مشتريات المشروعات التي بدأت في عام 2014 من أجل معالجة المخاطر المحتملة المحددة في هذا المجال.

15- ولم يُقترح عدد من مجالات المخاطر المحتملة للمراجعة في عام 2017 في الحالات التي ربما لم تُنشر أو تنفذ فيها بعد منتجات/عمليات نهائية (مثل، بوابة زبائن الصندوق وتنويع آليات ومنتجات توفير الأموال/التمويل). وسوف يشارك المكتب في استعراضات محدودة النطاق و/أو أعمال استشارية لمعالجة المخاطر الناشئة المحددة في تلك المجالات.

16- وتشمل عمليات المراجعة المقترحة لعام 2017 مجالين مؤقتين من خطة عمل 2016 تم تأكيدهما بعد إعادة تقيمهما أثناء عملية التخطيط لهذه السنة.

17- ويرد تحت عنوان كل مهمة من المهام الواردة أدناه مزيد من التوضيح للأُسس المنطقية لإدراج مهام محددة في خطة عمل 2017. وأُسوة بالسنوات السابقة، وبالنظر إلى تحديد عمليات المراجعة المذكورة مسبقاً، لن يخصص المكتب جميع وقت المراجعة المتاح لمهام محدَّدة من أجل إتاحة مرونة في إدارة المخاطر الناشئة وما يستجد من طلبات.

المهام المنتقاة لعام 2017

- **المكاتب القطرية والبرامج القطرية.** منذ إدخال نهج المراجعة عن بُعد في عام 2015، أجرى المكتب عمليات مراجعة شملت 12 مكتباً قطرياً،[1] ليصل بذلك مجموع عدد المكاتب القطرية التي جرت مراجعتها منذ بداية عمليات مراجعة المكاتب القطرية في عام 2010 إلى 20 مكتباً. وفي ضوء هذه الزيادة، تمكَّن مكتب المراجعة والإشراف في عام 2016 من تزويد الإدارة بتقرير مراجعة منفصل ركز على القضايا المؤسسية المتشابكة المتصلة باللامركزية، وساهم ذلك التقرير في وضع خطة اللامركزية المؤسسية التي ستعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016. وسوف يراجع المكتب مرة أخرى ما يتراوح بين أربعة وستة من المكاتب القطرية والبرامج القطرية الخاصة بكل منها في عام 2017، ولكنه، استناداً إلى خبرة المراجعة واعتبارات المخاطر، سيحوِّل تركيزه نحو الضوابط الائتمانية المتصلة بمشتريات المشروعات للبرامج القطرية التي تديرها تلك المكاتب. وسيجري أيضاً، حسب اللزوم، ترتيب زيارات موقعية، سواءً من جانب موظفي مكتب المراجعة والإشراف أو من جانب المراجعين المحليين الذين تعاقد معهم المكتب لتكميل نهج المراجعة عن بُعد. وسيجري اختيار المكاتب القطرية والبرامج القطرية التي ستخضع للمراجعة من خلال تقييم منفصل للمخاطر سيتم الانتهاء منه أثناء الفصل الأول من عام 2017 بالاستناد إلى آخر البيانات، وبالتشاور مع دائرة إدارة البرامج وشُعبة الإدارة المالية.
- **ترتيبات التأمين والتأمين الذاتي.** تستخدم التغطية التأمينية في الصندوق للتخفيف من المخاطر المتصلة بالالتزامات الصحية والطبية، والحرائق، والمسؤولية المدنية، والأضرار المتصلة بالتدليس والسرقة والأعمال الكيدية الأخرى. ويمثل التأمين الذاتي آلية أخرى مستخدمة في الصندوق في بعض المجالات المتصلة بالتكاليف الطبية. وسلط مكتب المراجعة والإشراف الضوء على هذا المجال في تقييمه للمخاطر الذي أجراه في السنة الأخيرة، وذلك في جانب منه بسبب عدم إجراء أي مراجعات محدَّدة لذلك المجال. وما زالت هناك مخاطر متأصلة ملحوظة في ظل الأثر المالي المحتمل للثغرات المحتملة في التغطية والقيود التعاقدية أو التقدير بأقل من القيمة الحقيقية للتكاليف المحتملة للمجالات المشمولة بالتأمين الذاتي. وسوف تشمل الجوانب المعيَّنة للاستعراض في إطار هذه المراجعة إدارة الإيرادات المتحققة من التأمين الذاتي والسياسات التي تعالج بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بهذا الجانب الأخير، سينظر مكتب المراجعة والإشراف في فرص العمل المشترك مع وظائف المراجعة الداخلية في الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.

[1] شملت خطة عمل المراجعة لعام 2016 ستاً من عمليات المراجعة المذكورة التي وصلت إلى مراحل مختلفة من الإنجاز أثناء إصدار هذه الوثيقة.

- **الأموال التكميلية.** تساهم الموارد المالية التي يحصل عليها الصندوق من خلال الأموال التكميلية بدور حاسم في الوفاء باحتياجاته الشاملة. وفي ضوء هذه الحاجة إلى التماس مصادر تمويل إضافية ومبتكرة، سيكون لقدرة الصندوق على رصد تلك الموارد الإضافية وإدارتها بفعالية دور رئيسي في الوفاء بالتزاماته في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق. وسيجري في إطار هذه المراجعة استعراض وتحديد التعزيزات الممكنة للفعالية والكفاءة في العمليات الإدارية المتصلة بمساهمات الأموال التكميلية بغرض تزويد الإدارة بتأكيدات بشأن مدى كفاية الرصد ونزاهة الإبلاغ فيما يتعلق بهذه الأموال وأتعاب الإدارة المتصلة بها، والامتثال للأُطر القانونية ذات الصلة والاتساق معها.
- **المشتريات المنخفضة القيمة.** اقتضت مصلحة الكفاءة التشغيلية في منظمة قائمة على اللامركزية تفويض سلطة بالتوريد منخفض القيمة التي تصل إلى 000 10 دولار أمريكي للمسؤولين عن الميزانية في عام 2015. وأثناء النصف الأول من عام 2016، طبَّقت شُعب الصندوق السلطة المفوَّضة لإنجاز ما يقرب من 700 عملية شراء بلغت معاً في مجموعها أكثر من 1 مليون دولار أمريكي. وسوف يستعرض مكتب المراجعة والإشراف اتجاهات الضوابط المتصلة بهذا المجال وفعاليتها بغرض تقييم مستوى الامتثال وتحديد الدروس المستفادة من أجل تهيئة مزيد من فُرص تفويض السلطات.
- **استمرارية عمل نظام التحويلات الإلكترونية للأموال (Swift).** هذا النظام هو النظام الرئيسي الإلكتروني لتحويل الأموال الذي يستخدمه الصندوق لتنفيذ عمليات صرف أموال القروض والمِنح وسائر مدفوعات المنظمة. ويُسهِم نظام Swift بدور أساسي في ضمان قدرة الصندوق على العمل، ولذلك يجب التحقق دورياً من أمنه وسلامته وموثوقيته. وبالرغم من تناول مختلف جوانب استمرارية عمل المنظمة في عمليات مراجعة أخرى، لم تخضع نُظم التحويلات الإلكترونية للأموال لمراجعة منذ عام 2007. ودفعت الأحداث الأخيرة التي ارتبطت بخسائر كبيرة تكبدتها المؤسسات المالية الرئيسية بسبب الثغرات الرقابية في نُظم السداد الإلكتروني مكتب المراجعة والإشراف إلى إدراج استعراض لهذا المجال في خطة عمله لعام 2017 من أجل ضمان مواكبة ترتيبات وضوابط استمرارية العمل لأفضل الممارسات والتأكد من أن الإدارة تجري عمليات رصد كافية واختبارات دورية.
- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.** سيختبر مكتب المراجعة والإشراف بصورة مستقلة الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي من أجل دعم التأكيدات السنوية للإدارة بشأن فعالية تلك الضوابط فيما يتصل بالقوائم المالية لعام 2016. وسوف يعمل المكتب مباشرة مع المراجعين الخارجيين لحسابات الصندوق من أجل التأكد من قدرتهم على استخدام أعمال الاختبار في توفير التصديق (الرأي) بشأن تأكيدات الإدارة. وسوف يُجري المكتب اختباراً نهائياً للضوابط الرئيسية المتصلة بالقوائم المالية لعام 2016 في فبراير/شباط–مارس/آذار 2017، وسوف تنطلق المرحلة الأوَّلية لاختبار القوائم المالية في أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
- **مهام لم تحدَّد بعد.** سيحتفظ مكتب المراجعة والإشراف بمساحة في خطة عمله من أجل مهام المراجعة الإضافية والاستعراضات المحدودة النطاق التي ستحدَّد تبعاً للمخاطر الناشئة والأولويات المتطورة والفرص الممكنة للتعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، وحسب ما تسمح به موارد المكتب. وستعالج المخاطر والضوابط المتصلة بتنفيذ بوابة زبائن الصندوق من خلال استعراضات استشارية أو موجّهة وفقاً لمختلف مراحل التنفيذ وإجراءات إدارة المخاطر المتخذة من إدارة الصندوق.

18- وسوف يواصل مكتب المراجعة والإشراف إجراء أنشطة مراجعة متكررة للتحقق من تكاليف المقر التي ستسددها الحكومة الإيطالية، واستعراض نفقات مكتب رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق، بما في ذلك مقر الإقامة.

19- وحدَّد تقييم المخاطر الذي أجراه المكتب عدداً من مجالات المراجعة المحتملة الأخرى التي رأى– نظراً للتوقيت أو الموارد أو الحالة الراهنة للمجال المعني– أنها يمكن أن تبدأ في عام 2018 أو أواخر عام 2017 إذا تأكدت المخاطر ذات الصلة أو إذا سمح الوقت بذلك.

المهام المبدئية لعام 2018

- **الاستنتاجات الشاملة المنبثقة عن عمليات مراجعة البرامج القطرية لعام 2017 ومتابعة مراجعة مشتريات المشروعات.** في ظل تقدير الإدارة للنهج المتبع في عام 2016، يقترح مكتب المراجعة والإشراف الإبلاغ عن القضايا المتكررة والمؤسسية التي توصلت إليها عمليات مراجعة مختلف المكاتب القطرية والبرامج القطرية في الفترة 2017/2016، مع التركيز على الجوانب الائتمانية للشراء في المشروعات. وسوف تشمل هذه المراجعة متابعة متعمقة للقضايا والتوصيات المطروحة من مكتب المراجعة والإشراف في مراجعته التي أجراها في عام 2014 لمشتريات المشروعات. وسيكون والهدف من ذلك هو تحديد الممارسات السليمة في الضوابط الائتمانية للبرامج القطرية وتغطية القضايا التي تتطلب نهجاً مؤسسياً أوسع. وسوف يقيِّم أيضاً مدى فعالية إجراءات الإدارة في معالجة وتخفيف المخاطر التي أُثيرت في مراجعة عام 2014 لمشتريات المشروعات والتي شكل بعضها أولوية كبيرة.
- **اختيار الجهات المتلقية للمِنح.** أجرى مكتب المراجعة والإشراف في عام 2016، مراجعة تناولت الإدارة الائتمانية للمِنح، وركز في تلك المراجعة على الضوابط الائتمانية الأساسية على المِنح، خاصة الضوابط التي لا تغيرها كثيراً سياسة الصندوق للتمويل بالمِنح (2015) وإجراءاته بشأن الموافقة. وحالما تطبق السياسة والإجراءات الجديدة لمدة كافية، يمكن لمكتب المراجعة والإشراف مراجعة مدى كفاية الضوابط على جودة ونزاهة عملية اختيار الجهات المتلقية للمِنح ومدى الامتثال لها.
- **إدارة السجلات والوثائق.** تطوَّرت التكنولوجيا المستخدمة في معالجة المعاملات وإدارة السجلات المؤسسية منذ آخر مرة أجرى فيها مكتب المراجعة والإشراف مراجعة لإدارة السجلات في عام 2008. ويقترح المكتب استعراض هذا المجال لتحديد فرص زيادة الترشيد وتقييم ما إذا كانت نُظم إدارة السجلات تُعبِّر بالقدر الكافي عن أفضل الممارسات الحالية من حيث الكفاءة والفعالية.

20- وسوف يواصل مكتب المراجعة والإشراف تقديم خدمات استشارية عن طريق دوره كمراقب في لجان الإدارة، وأداء مهام محددة محدودة النطاق بناءً على طلب الإدارة، وإبداء تعليقاته بشأن مشاريع السياسات والإجراءات. ويقوم المكتب، بصفة خاصة، بدور دائم كمراقب في لجان إدارة العمليات، وإدارة المخاطر المؤسسية، والاستثمار والمشورة المالية، واستعراض العقود، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وهي سياقات سيستخدمها كقنوات لرصد المخاطر، خاصة المخاطر المتصلة بالإطار المالي المتطور للصندوق، وتقديم المشورة بشأن قضايا محدَّدة حال نشوئها. ويمكن أيضاً تقديم مشورة مستقلة لدعم التحسينات في الكفاءة والرقابة أو القضايا على المستوى المؤسسي.

21- وسوف يواصل المكتب العمل بنشاط في متابعة جميع توصيات المراجعة التي لم تُنفذ بعد والإبلاغ عنها. وسوف يدعم أيضاً الإدارة في تحديد التحسينات الضرورية والتدابير التصحيحية.

22- وسوف يُجري المكتب في عام 2017 تقييماً خارجياً لجودة وظيفة المراجعة الداخلية. وينص ميثاق مكتب المراجعة والإشراف على أن تنفذ أنشطته "بما يتفق مع تعريف المراجعة الداخلية، وآداب المهنة، والمعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعة الداخلية التي يعممها معهد المراجعين الداخليين". وتتطلب هذه المعايير إجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية مرة على الأقل كل خمس سنوات. وكانت آخر مرة أُجري فيها ذلك التقييم في عام 2012. وسيجري مرة أخرى تنظيم تقييم هذه السنة بالتعاون مع مكتب رئيس الصندوق من أجل ضمان الحيادية في الاختيار، وسيجري إطلاع الإدارة ولجنة مراجعة الحسابات على النتائج.

23- وعلى غرار السنوات السابقة، سيجري ترحيل بعض عمليات المراجعة من خطة عمل 2016 لإنجازها في عام 2017. وسوف يقدَّم إلى لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2017 تقرير كامل عن حالة خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2016، بما في ذلك أي أنشطة مرحلة إلى عام 2017. وسوف يقدَّم تقرير مرحلي عن خطة عمل عام 2017 في سبتمبر/أيلول 2017.

رابعا – أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

24- سيواصل مكتب المراجعة والإشراف في عام 2017 جهوده لضمان التحقيق الفوري في الادعاءات. وبالإضافة إلى ذلك، سيُعزز المكتب الأنشطة الهادفة إلى منع المخالفات والتخفيف منها في الأنشطة الممولة من الصندوق من خلال أنشطة التوعية وبناء القدرات.

25- وسوف يشارك المكتب في تدريب داخلي وخارجي وأنشطة للتوعية بشأن كشف التدليس والفساد ومنعهما عن طريق توفير أدوات ملائمة لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة وثقتهم في معالجة القضايا المتصلة بالممارسات المخالفة. وفي هذا الصدد، سيعمل المكتب في تعاون وثيق مع شُعبة الموارد البشرية ودائرة إدارة البرامج وشُعبة الإدارة المالية، ويهدف إلى الوصول ليس فقط إلى موظفي الصندوق، بل وكذلك إلى موظفي المشروعات الممولة من الصندوق والشركاء المنفذين للمشروعات. وسوف تشمل الأنشطة تدريباً للموظفين المبتدئين؛ واجتماعات مؤسسية، وجلسات تدريبية وحلقات عمل؛ وحلقات عمل إقليمية؛ وحلقات عمل في بداية تنفيذ المشروعات. وسوف تُبذل جهود خاصة لضمان التواصل الكافي مع المكاتب القطرية.

26- وسوف ينسق مكتب المراجعة والإشراف مع سائر الشُعب لدعم أنشطة العناية الواجبة للشراكات الممكنة، والترتيبات والمخاطر الناشئة عن طريق تقاسم المعلومات والخبرات المتعلقة بالمخاطر حيثما كان ذلك مجدياً. ويمكن أن يشمل ذلك تنسيقاً مع الوظائف المعنية بالنزاهة والتحقيق في المؤسسات المالية الدولية الأخرى والمنظمات الدولية والوكالات الوطنية لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، سيسعى المكتب إلى تكوين شراكات خارجية والحفاظ عليها في الحالات التي يمكن أن تتيح فيها فوائد متبادلة مع الصندوق وشركائه في التنمية. ويتيح بالفعل تبادل الموظفين الذي بدأ بانتداب موظف فني من دائرة إدارة البرامج إلى مكتب المراجعة والإشراف في عام 2016 تآزرات كبيرة لكلا الطرفين، وسوف يعمل المكتب على توسيع هذه الممارسة في عام 2017.

خامسا – ميزانية المكتب وموارده لعام 2017

27- لم يتغيَّر الهيكل المقرر لموظفي المكتب لعام 2017 عن هيكله لعام 2016 على النحو المحدَّد في الجدول 1، مع إمكانية إضافة موظف تحقيقات واحد مؤقت أو دائم.

الجدول 1

الهيكل التنظيمي لموظفي مكتب المراجعة والإشراف

2016	*2017*
• المدير	• المدير
• المساعد الإداري (متفرغ 50 في المائة من الوقت)	• المساعد الإداري (متفرغ 50 في المائة من الوقت)
• مدير المراجعة	• مدير المراجعة
• كبير موظفي المراجعة	• كبير موظفي المراجعة
• محلل المراجعة والتحقيق – تكنولوجيا المعلومات	• محلل المراجعة والتحقيق – تكنولوجيا المعلومات
• معاون التحقيق	• معاون التحقيق
• مدير التحقيقات	• مدير التحقيقات
• موظف التحقيقات	• موظف التحقيقات
• مساعد التحقيقات	• موظف التحقيقات – مطلوب
	• مساعد التحقيقات

28- وتعززت قدرة مكتب المراجعة والإشراف في عام 2016 عندما انضم إلى المكتب مدير التحقيقات الجديد في فبراير/شباط. وبالنظر إلى أن قدرات الموظفين الدائمين أنسب للمكتب من الاستخدام الموسَّع للخبراء الاستشاريين في بعض أنشطة التحقيق، طلب المكتب أموالاً كافية لوظيفة محقق محترف إضافي لعام 2017. وبالرغم من أن الطلب ما زال قيد النظر فإن أنشطة التحقيق المزمعة توحي بأن الاستجابة المتوقعة ستكون إيجابية.

29- ويتوقف نطاق تغطية المراجعة المقترح في خطة العمل على توفِّر كل العدد المتوقع من موظفي المراجعة لمكتب المراجعة والإشراف في عام 2017. ويهدف المكتب إلى تحقيق تغطية أوسع من خلال استخدام موارد الميزانية غير المرتبطة بالموظفين، ويُدرك في الوقت نفسه أن الإدارة الفعالة للموارد الخارجية مشروطة بقدرات الموظفين وتوفرهم.

30- ولا يمكن التنبؤ بعبء العمل والحاجة إلى خبرة فنية خارجية، خاصة في مجالات التحقيق والمراجعة التقنية، ويمكن، على غرار السنوات السابقة، طلب تخصيص موارد إضافية عند الاقتضاء. وينبغي الإشارة إلى أن الإدارة زوَّدت المكتب دوماً بموارد إضافية بناءً على طلبه.

31- وتصل الميزانية المقترحة للمكتب في عام 2017 إلى 1.83 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.81 مليون دولار أمريكي تقريباً في عام 2016، باستثناء المبالغ التي خصصت لاحقاً لتلبية احتياجات إضافية. وأما ميزانية المكتب المقترحة لغير الموظفين في عام 2017 فهي 000 364 دولار أمريكي مقابل 000 315 دولار أمريكي في عام 2016.

خطة العمل لعام 2017 وعمليات المراجعة المبدئية لعام 2018

الأنشطة المزمعة لمكتب المراجعة والإشراف في عام 2016	العدد التقديري لأيام عمل الموظفين
أنشطة المراجعة الداخلية	**850**

مهام الضمانات

- **إنجاز مهام عام 2016 (الإدارة الائتمانية للمِنح، وعمليتان للمراجعة في مكتبين قطريين)**
- **عمليات مراجعة البرامج القطرية (4–6): التركيز على الإدارة الائتمانية للشراء في المشروعات**
- **إدارة ترتيبات التأمين والتأمين الذاتي**
- **المشتريات المنخفضة القيمة والسلطة المفوَّضة**
- **استمرارية عمل نظام *Swift* للتحويل الإلكتروني للأموال**
- **الأموال التكميلية**
- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي (الاختبار النهائي لعام 2016 والأوَّلي لعام 2017)**
- **مصروفات مكتب رئيس الصندوق (المتكررة) لعام 2016**
- **النفقات (المتكررة) المسددة من الحكومة الإيطالية.**
- **مهام ستحدَّد لاحقاً (بما في ذلك الخيارات المحدودة النطاق)**

الأعمال الاستشارية

- **المساهمة في الجهود المؤسسية والقيام بدور المراقب في لجان الإدارة**
- **الاستعراض الخارجي لضمان الجودة**
- **مهمة ستحدَّد لاحقاً**

<u>القائمة المبدئية لعمليات المراجعة للفترة 2018/2017</u>

- **الاستنتاجات الشاملة بشأن الإدارة الائتمانية للمشروعات ومتابعة مراجعة مشتريات المشروعات لعام 2014**
- **عملية اختيار الجهات المتلقية للمِنح: مدى كفاية ضوابط الجودة والضوابط الائتمانية والامتثال لها**
- **إدارة السجلات والوثائق: الكفاءة والفعالية**

أنشطة التحقيق	**882**

- **أعمال التحقيق**
- **أنشطة التوعية بمكافحة الفساد وبناء القدرات**

إدارة المكتب وبناء قدراته	**282**

- **تمثيل المكتب والدعوة إلى دعمه في الاجتماعات الداخلية والخارجية**
- **استحداث أدوات لدعم المراجعة والتحقيق والحفاظ عليها**
- **تعيين الموظفين وتدريبهم وتقييمهم وتنمية قدراتهم**
- **تنظيم المكتب وإدارته**